الأمم المتحدة S/2012/643

مجلس الأمن

Distr.: General
22 August 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٠ (٢٠١١)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم إليه كل أربعة أشهر تقريرا عن ذلك القرار من جميع جوانبه. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي جرت في الصومال بشأن المسارات الرئيسية الثلاثة لمشاركة الأمم المتحدة، وهي: (أ) المسار السياسي؛ (ب) المسار الأمني؛ (ج) المسار المتعلق بالمساعدات الإنسانية والإنعاش والتنمية وحقوق الإنسان، وذلك خلال الفترة الممتدة منذ صدور تقريري الأخير عن هذا الموضوع، المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/283) إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢. ويقيِّم التقرير أيضا التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ - في الأشهر الأخيرة من الفترة الانتقالية في الصومال، أيّد الموقعون على خريطة الطريق مشروع دستور وطرحوه على الجمهور للموافقة عليه. وتماشيا مع أحكام خريطة الطريق، تم في ١ آب/أغسطس اعتماد الدستور المؤقت من قبل الجمعية التأسيسية الوطنية البالغ عدد أعضائها ٨٢٥ عضوا، الذين اختارهم شيوخ القبائل. وفي الأثناء، ناقش شيوخ القبائل أيضا مسألة اختيار أعضاء البرلمان الاتحادي الجديد، الذي يُمثل تشكيله إيذانا ببداية حكم سياسي جديد أكثر تمثيلا. غير أن هذه العملية لا تزال تواجه تأخيرات، ونُشرت تقارير تفيد بوقوع أعمال تخويف وتدخلات غير مشروعة للتأثير على شيوخ القبائل وأعضاء لجنة الاختيار الوطنية. وبعد أن أجبرت الحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفاؤها المتمردين التابعين لحركة الشباب الإسلامية على الخروج بالقوة من معاقلهم في المنطقتين الجنوبية والوسطى، كثّفت

230812 230812 12-46219 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحكومة جهودها الرامية إلى الانخراط في حوار مع القادة المحليين في المناطق المستعادة حديثا، بشأن ترتيبات الحوكمة في المستقبل.

ألف – تنفيذ خريطة الطريق

٣ – تنتهي الفترة المقررة لإتمام خريطة الطريق في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وحتى نهاية تموز/يوليه، أُنجز بالكامل زهاء نصف مجموع المهام الـ ٥٦. وما يقدر بـ ٢٠ في المائة من المهام إما نُسخت بمقتضى المبدأين الأول والثاني من مبادئ غاروي (S/2012/283، المرفقان الأول والثاني) أو أرجئت رسميا إلى ما بعد نهاية الفترة الانتقالية. ومن بين تلك المهام إجراء استفتاء دستوري، وسن تشريعات بشأن الانتخابات وتشكيل الأحزاب السياسية، والإعلان عن منطقة اقتصادية خالصة. وفي الأسابيع الأخيرة من الفترة الانتقالية، تم إيلاء الاهتمام للمهمتين الأساسيتين اللتين تم التوكيد عليهما في تقريري السابق، وهما: إنهاء عملية وضع الدستور وإنشاء برلمان جديد.

٤ – ومع اقتراب موعد نهاية الفترة الانتقالية، كثّف ممثلي الخاص دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية والموقعين الآخرين فيما يبذلونه من جهود لتنفيذ خريطة الطريق. وحلّت الاجتماعات المنتظمة التي تعقدها الجهات الرئيسية محل اللجنة التقنية المعنية بتنفيذ خريطة الطريق والمجموعة الدولية المعنية بالتنسيق والرصد. ولا تزال توضع تقارير مرحلية بالتشاور مع جميع الأطراف.

الأمن

٥ – ما زالت الهياكل الأمنية في الصومال تؤدي مهامها بما يتماشى مع خريطة الطريق. وقد اجتمعت اللجنة الأمنية المشتركة في شهري أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٢ في مقديشو وشارك فيها ممثلون عن ”بونتلاند“ و ”غالموداغ“ و ”أهل السنة والجماعة“ وعدد متزايد من الشركاء الدوليين. واستُخدمت الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار التي وقعها الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد أخيرا في ٨ آب/أغسطس، في جهود التخطيط والرصد وتقديم التقارير في مجال تطوير قطاع الأمن. وتحقق تقدم ملحوظ في العمل على إنشاء لجان أمنية على صعيدي الأقاليم والمقاطعات، انطوى على إجراء مشاورات أولية مع الجهات المحلية الفاعلة في بيدوا وبيليدوين.

الدستور

٦ - في إحدى المراحل الأساسية من عملية السلام اعتُمد الدستور المؤقت في ١ آب/أغسطس ٢٠١٢. وقام بإعداد المسودة النهائية مجموعة أساسية من المنشئين الذين تم اختيارهم من بين أعضاء لجنة الخبراء واللجنة الاتحادية المستقلة المعنية بالدستور. وقُدمت المسودة إلى اللجنة الاتحادية المستقلة المعنية بالدستور في ٨ أيار/مايو. وأبدى الموقعون على خريطة الطريق تعليقاتهم عليها في اجتماع عُقد في أديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو. وأدرجت بعض التعليقات في متن المسودة بينما أُرجئت تعليقات أخرى إلى مناقشة تُجرى بعد آب/أغسطس لإتاحة الفرصة لإجراء مشاورات مكثفة بشأنها، ومن بينها عدة أحكام تتعلق باللامركزية، والصيغة الاتحادية، وتقاسم الموارد.

٧ - وفي هذه الأثناء، اجتمع في مقديشو في ٥ أيار/مايو نحو ١٣٥ من شيوخ القبائل وشيوخ العشائر الذين عينهم الموقعون على خريطة الطريق من معظم أنحاء الصومال، لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية البالغ عددهم ٨٢٥ عضوا فضلا عن اختيار أعضاء البرلمان الجديد. وفي بداية الأمر، تسببت الخلافات التي ثارت حول اختيار الشيوخ في تأخيرات عديدة. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، وافق الموقعون على خريطة الطريق على بروتوكولين لإنشاء الجمعية والبرلمان. وقاموا أيضا بإنشاء لجنة اختيار وطنية لمساعدة شيوخ القبائل في اختيارهم لأعضاء الجمعية والبرلمان، وأنشأوا كذلك لجنة تحكيم مشكّلة من شيوخ من عموم الصومال كيما تساعد في حل المنازعات التي تنشأ بين الشيوخ أنفسهم. وساهم في تسريع عملية انتقاء أعضاء الجمعية وفي وضع قائمة الأعضاء بصيغتها النهائية تشكيل لجنة الاختيار التقنية في ٢٦ حزيران/يونيه - المؤلفة من ٢٧ عضوا صوماليا، وممثّلَين اثنين عن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وسبعة مراقبين دوليين آخرين.

٨ - وانعقدت الجمعية التأسيسية الوطنية في مقديشو في يوم ٢٥ تموز/يوليه بمشاركة نائبات بلغت نسبتهن ٢٤ في المائة من مجموع النواب، وذلك لاستعراض مسودة الدستور وإقرارها. وبعد ثماني أيام من المناقشات التي جرى خلالها قراءة الدستور برمته من قبل شعراء صوماليين مشهورين، صوتت الجمعية على اعتماد مشروع الدستور بأغلبية ٩٦ في المائة من الأصوات. وقدمت الأمم المتحدة دعما لوجستيا وتقنيا كبيرا بشراكة مع المانحين الدوليين.

٩ - وفي أعقاب اعتماد الدستور واصل شيوخ القبائل وأعضاء لجنة الاختيار الوطنية الاجتماع في مقديشو لإتمام اختيار أعضاء البرلمان الجديد. وقد شاب هذه العملية تقارير تفيد بوقوع تخويف وتهديدات للأشخاص الذين يُعدِّون الترشيحات، وتأخيرات من جانب بعض القبائل في تقديم أسماء مرشحين، وتردد البعض في تقديم الحصص المطلوبة البالغة نسبتها

٣٠ في المائة لتمثيل النساء في البرلمان. وبحلول ١٥ آب/أغسطس، قدم شيوخ القبائل ٢١٧ اسما منهم ١٧٠ تمت الموافقة على أسمائهم مؤقتا من قبل أفرقة العمل التابعة للجنة الاختيار بما يتماشى مع المعايير المستندة إلى مبادئ غاروي. وبلغت نسبة النساء من بين الأسماء التي تمت الموافقة عليها ١٥ في المائة.

التوعية السياسية والمصالحة

١٠ - كثفت الحكومة الاتحادية الانتقالية مشاركتها مع شيوخ القبائل بغرض تيسير دورهم الحاسم في إنهاء المرحلة الانتقالية. وقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي لمكتب رئيس الوزراء بما يتيح للشيوخ إمكانية عقد اجتماعهم في مقديشو بدءا من أيار/مايو فصاعدا. وأجرى ممثلو مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال نقاشات صريحة مع الشيوخ بشأن دورهم في الإطار السياسي الجديد بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وما يرجونه من توقعات في سياق الإطار. ونوقشت كذلك مسائل من قبيل الاتفاق على تخصيص نسبة ٣٠ في المائة لنائبات في البرلمان ومعايير الأهلية لأعضاء البرلمان الاتحادي الجديد.

١١ - وواصلت الحكومة الاتحادية الانتقالية جهود الاتصال بالمناطق المحررة حديثا من احتلال حركة الشباب المتمردين، وذلك في إطار استراتيجيتها الوطنية للمصالحة وتحقيق الاستقرار. وفي ٢٥ حزيران/يونيه قدمت أمانة تحقيق المصالحة والاستقرار التابعة لمكتب رئيس الوزراء للشركاء أولوياتها بخصوص العمل في المناطق المستعادة حديثا، وهي تشمل: المصالحة السياسية وتشكيل الإدارات المحلية، وتقديم الدعم للمبادرات الفورية في مجالات إعادة الإعمار والانتعاش والأمن وإقامة العدل، وتوفير الاتصالات الاستراتيجية للشركاء والمنظمات الإقليمية. وطلبت الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى المانحين والوكالات المنفذة أن يشاطروها المعلومات بشأن الأنشطة التي يضطلعون بها في المجالات ذات الأولوية وشجعتهم على المشاركة القصوى. وشارك مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في بعثة مشتركة بين الوكالات بقيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية لزيارة مدينة بيدوا، وهي مدينة مستعادة من حركة الشباب، حيث ناقش المشتركون مع حاكم المدينة وممثلي منظمات المجتمع المدني مسائل تتعلق بالسلام وجهود المصالحة والتنمية المجتمعية.

١٢ - وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، استضافت حكومة كينيا اجتماعا تشاوريا جرى تنظيمه بمشاركة إثيوبيا والحكومة الاتحادية الانتقالية تحت إشراف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وضم الاجتماع مشاركين يمثلون جماعات ''أهل السُنة والجماعة''، وهارتي ورأس كامبون، من جنوب الصومال فضلا عن جماعات من أزانيا. ووافق

المشتركون على ضرورة إنشاء سلطة إقليمية مؤقتة تضم الأقاليم الثلاثة الواقعة في جوبا السفلى وجوبا الوسطى وغيردو، تماشيا مع الدستور الاتحادي الوطني، وذلك قبل نهاية الفترة الانتقالية.

الحوكمة الرشيدة

١٣ - علّقت اللجنة الفرعية المعنية بمعايير الحوكمة المنبثقة عن خريطة الطريق أعمالها لما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية. ولهذا لم يُحرز سوى تقدم محدود بشأن وضع خطة وطنية واستعراض قانون الخدمة المدنية، بالرغم من أن المبادرة الانتقالية لتحقيق الاستقرار التي ترعاها الولايات المتحدة، ندبت مستشاراً للعمل في مكتب رئيس الوزراء لدعم المهام ذات الصلة بالمعيار المرجعي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعدت وزارة المالية الميزانية المالية الوطنية، ولكن لم يتسنّ استعراضها أو الموافقة عليها بسبب الجمود المستمر في البرلمان الاتحادي الانتقالي.

باء - الدعم الدولي للعملية السياسية

١٤ - كثّف ممثلي الخاص، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعامله مع القيادة الصومالية والشركاء الإقليميين. وفي الاجتماعات التي عقدها في مقديشو، شدد على أهمية حفاظ الموقعين على خريطة الطريق على وحدة الصف ووحدة الهدف والالتزام الأكيد بإنهاء عملية الانتقال في الموعد المحدد لها. وعُززت تلك الرسائل من جانب عدة وفود دولية رفيعة المستوى زارت مقديشو، بفضل تحسن البيئة الأمنية فيها إلى حد كبير، وأكدت الوفود الزائرة خلالها من جديد للقيادة الصومالية دعم المجتمع الدولي لها.

١٥ - وفي مؤتمر اسطنبول الثاني المعني بالصومال الذي انعقد في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أكد المجتمع الدولي وتركيا البلد المضيف، من جديد دعمه لعملية السلام وتنفيذ خريطة الطريق. وركز المؤتمر على القطاعات ذات الأولوية (المياه، والطاقة، والطرقات، والقدرة على التكيف)، ودعا إلى مزيد من الدعم الدولي للجهود الإنمائية من خلال الشراكات المتوائمة والتكميلية مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة التخطيط لمرحلة جديدة لبناء السلام في الصومال ''استنادا إلى خريطة الطريق وتكميلا لها''.

١٦ - وعقد فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال اجتماعا في روما، في يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، جرى التركيز فيه على تنفيذ المهام الانتقالية وتحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثا من المتمردين. وكرر المشتركون فيه من جديد التزامهم الثابت في

إنهاء المرحلة الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، وأعربوا عن القلق إزاء فوات المواعيد النهائية في تنفيذ المهام الانتقالية.

جيم - الجزاءات المحددة الهدف

١٧ - في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، قدم ممثلي الخاص إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، إحاطة إعلامية عن جهوده في محاربة الجهات العاملة على تقويض السلام وعملية المصالحة في الصومال. وفي ٦ تموز/يوليه، قدمت الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة إلى المجلس بشأن التقرير الثاني المقدم من منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٢ (٢٠١١) (S/2012/546). وأفادت بأن مجتمع المساعدة الإنسانية سعى إلى معالجة احتمال تحويل المعونة الإنسانية عن سبيلها، وذلك بتطوير طرائق برنامجية متنوعة وباتخاذ تدابير للتخفيف من ذلك الاحتمال، ودَعَتْ إلى تجديد إعفاء المساعدات الإنسانية من تدابير الجزاءات لكفالة استمرار إيصال المساعدات الإنسانية إلى الضعفاء في المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة من غير الدول.

١٨ - وقدم منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى اللجنة، في ١١ تموز/يوليه، تقريرّي الفريق النهائيين عن الصومال وإريتريا (S/2012/544 و S/2012/545). وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، قدم رئيس اللجنة إلى المجلس، عملا بالفقرة ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) تقريره عن مدة الـ ١٢٠ يوما. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢) الذي قرر فيه، في جملة أمور، تمديد ولاية فريق الرصد لغاية ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي ٢٥ تموز/يوليه أيضا، قررت اللجنة أن تضيف اسم شخص آخر إلى قائمة الأفراد والكيانات الخاضعين لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة المحدد الهدف، المفروضة بموجب الفقرات ١ و ٣ و ٧ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، وأصدرت نشرة صحفية بهذا الشأن.

دال - التطورات السياسية الأخرى

١٩ - أجرت الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال و ''صوماليلاند'' محادثات في تشيفننغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استهدفت توضيح العلاقات بينهما في المستقبل، بما ينسجم مع الالتزامات التي قطعت في مؤتمر لندن المعني بالصومال المعقود في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي مؤتمر اسطنبول الثاني المعني بالصومال، المشار إليه أعلاه. وأكد المشاركون التزامهم بمواصلة الحوار

ودعوا المجتمع الدولي إلى تيسير المحادثات. والتقى أيضا رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية شيخ شريف شيخ أحمد ورئيس ''صوماليلاند'' أحمد محمد سيلانيو في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في دبي، الإمارات العربية المتحدة، على هامش مؤتمر دولي عن القرصنة ووقّعا اتفاقا لمواصلة المناقشات الرامية إلى توضيح العلاقة بينهما في المستقبل.

٢٠ - وفي ''بونتلاند''، أقر البرلمان قانون الجمعيات السياسية، وقدّمه إلى الرئيس للموافقة عليه، في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسيتيح القانون لسكان ''بونتلاند'' تكوين جمعيات سياسية، وبعدئذ سيتنافس ممثلو الأحزاب الثلاثة الرئيسية على الفوز بمقاعد في البرلمان.

٢١ - وفي أعقاب اجتماع عُقد في دبي، في ٢٧ حزيران/يونيه بين الرئيس أحمد محمد سيلانيو رئيس ''صوماليلاند'' وسليمان عيسى أحمد هغلاتوزي قائد الميليشيات في مناطق سول وسناغ وكين، الواقعة في شمال الصومال، وافقت ميليشيات سول وسناغ وكين على إلقاء السلاح والدخول في محادثات مع إدارة ''صوماليلاند''. ووعد قائد ميليشيات سول وسناغ وكين ببدء حل الميليشيات التابعة له وتسليم الأسلحة المتوافرة تحت تصرفه إلى إدارة ''صوماليلاند''. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، قام السيد هغلاتوزي أيضا بزيارة إلى غاروي للتشاور مع قيادة ''بونتلاند'' سعيا عن حَلّ تفاوضي للنزاع في المنطقة.

هاء - الإعلام

٢٢ - من أجل تعزيز الاتصال والتواصل الفعالين خلال المرحلة الانتقالية، أطلق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال استراتيجية رقمية لوسائط الإعلام، توسِّع قدرة موقعه الشبكي الحالي. وقد يسّرت الاستراتيجية الجديدة تقديم المواد الإعلامية ومواد التربية المدنية على نحو أسرع إلى مجتمعات الشتات، بما في ذلك النشر الواسع للبث المباشر لجلسات الجمعية الوطنية التأسيسية، الذي تموِّله حكومة المملكة المتحدة. وقد شجّع تنفيذ الاستراتيجية القوية للعلاقات بين وسائط الإعلام التي ركّزت على نهاية الفترة الانتقالية، وسائط الإعلام المحلية والإقليمية والدولية على تغطية الأحداث الرئيسية والتصدي للمعلومات الخاطئة الواردة في تقارير وسائط الإعلام.

٢٣ - وأُطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ حملة للترويج لفهم الدستور المؤقت ودعمه، وذلك باستخدام التلفزيون والدراما الإذاعية واللوحات الإعلانية والنشرات. ودُعمت الحملة بإنتاج مواد مخصصة في مجال التربية المدنية عن محتويات مشروع الدستور. وقد عوضّ النشر الواسع النطاق للمشروع من خلال وسائط الإعلام والقنوات الرقمية عن الوقت المحدود المتاح لتعميمه قبل بدء الجمعية الوطنية التأسيسية. وقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الدعم أيضا، من أجل تنفيذ استراتيجية خاصة بوسائط الإعلام فيما يتعلق بالجمعية

الوطنية التأسيسية، تنطوي على تقديم برامج إذاعية في مجال التربية المدنية، وتنظيم مناسبات ثقافية، وتقديم دعم للعلاقات مع وسائط الإعلام داخل أماكن انعقاد الجمعية الوطنية التأسيسية.

ثالثا – الأمن وسيادة القانون

٢٤ – تواصلت العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات المتحالفة معهما طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وشرعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتوسيع نفسها بموجب السلطة التي خولها إليها مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢) وأَحرَزت تقدما في نشر الوحدات الجديدة. وأحرزت الحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفاؤها مكاسب كبيرة على الأرض في منطقة مقديشو/بنادير، حيث استولت على دينيل وأفغوي وبلد، على الرغم من أن الهجمات غير المتكافئة لا تزال تشكِّل مصدرا للقلق. وتواصلت عمليات التخطيط في جميع مجالات قطاع الأمن مع تقديم تعزيزات حيوية إلى قوة الأمن الوطني وقوة الشرطة الصومالية. وظل الدعم المقدّم إلى قطاع العدالة والإصلاحيات محدودا. وقد أولى المجتمع الدولي اهتماما متزايدا لوضع السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة شؤون المحاربين السابقين والعناصر المنشقة المناوئة للحكومة.

ألف – الحالة الأمنية

٢٥ – أحرزت مكاسب كبيرة على الأرض في مقديشو وجنوب ووسط الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد مثلت أفغوي وأفمادو، اللتان جرى الاستيلاء عليهما في أيار/مايو ٢٠١٢، مكاسب استراتيجية رئيسية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية التي تحارب إلى جانبها. وقد عزّزت هذه المكاسب النجاحات التي أُحرزت في وقت سابق في باي وباكول وهيران، وهو ما أدى إلى زيادة الضغط على حركة الشباب.

٢٦ – غير أن الحالة الأمنية في العديد من المناطق الجنوبية والوسطى ظلت متقلبة، حيث يلجأ المتمردون على نحو متزايد إلى شن هجمات غير متكافئة خطيرة وتخويف السكان المحليين، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها. وبينما ركّزت هذه القوات عملها على تعزيز المواقع في هيران وجالجادود، كشف الانسحاب غير المتوقع للقوات المتحالفة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية من مقاطعة سيل بور في أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٢ عن عدم وجود تنسيق محلي واتفاق على إدارة المنطقة، وأتاح لحركة الشباب استعادة السيطرة على جنوبي جالجادود.

٢٧ - وفي مقديشو، وقعت يوميا اشتباكات مسلحة بين حركة الشباب، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الجيش الوطني الصومالي، خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، لكن القتال توقف عموما بعد أواخر أيار/مايو، عندما شنّت القوات المتحالفة هجوما دفع الوحدات المقاتلة التابعة لحركة الشباب إلى منطقتي شبيلي الوسطى والسفلى. وفي ٢٧ تموز/يوليه، انفجرت قنبلة بالقرب من مكان انعقاد الجمعية التأسيسية الوطنية، لكنها لم تسفر عن وقوع إصابات. ومع اقتراب الفترة الانتقالية من نهايتها، ازدادت حدة التوترات في العاصمة. وتواصلت الهجمات الإرهابية، وهو ما دل على التغلغل الخفي المستمر لحركة الشباب وعلى إجهاد قدرات القوات المتحالفة بما يفوق طاقتها. وفي جميع أنحاء منطقة العمليات، ظل تنقُّل موظفي الأمم المتحدة يشكِّل مسألة مثيرة للقلق الشديد.

٢٨ - وفي ''صوماليلاند''، أدى تجدد الأنشطة العسكرية التي تقوم بها ''دولة خاتومو'' المعلنة ذاتيا إلى وقوع اشتباكات مسلحة في مناطق سول وسناغ وكين المتنازع عليها، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك حدث توتر بين ''دولة خاتومو'' و ''بونتلاند''. وأجرت حركة الشباب الكثير من تحركات القوات من جنوب ووسط الصومال إلى ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، على الرغم من أن اهتمام المتمردين في هذه المناطق انصب على التجنيد أكثر مما انصب على الأنشطة الإرهابية. وواجهت ''بونتلاند'' أيضا تحديات مستمرة من متمردي غالغالا المرتبطين بحركة الشباب والميليشيات المستقلة، والقراصنة، الذين تكثفت أنشطتهم الإجرامية على البر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

باء - التقدم المحرز في تحقيق النشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيزها

٢٩ - أحرزت عملية توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، تقدُّما جيدا. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، اقتربت القوة من بلوغ قوامها الكامل المأذون به من الأفراد النظاميين البالغ عددهم ٧٣١ ١٧ فردا، بعد إلحاق الوحدة التابعة لقوات الدفاع الكينية بالبعثة ونشر ٥٠٠ ٢ جندي إضافي من بوروندي وأوغندا. وازداد عدد أفراد شرطة البعثة ليبلغ ٩١ شرطيا. ومن المتوقع نشر المزيد من القوات من جيبوتي، ومن وحدات الشرطة المشكّلة من أوغندا ونيجيريا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٣٠ - وشغّل الاتحاد الأفريقي هيكل القيادة والسيطرة التابع للبعثة من خلال إنشاء مقر قيادة معزز للقوة ونشر ضباط الأركان، بمن فيهم نائب قائد القوة (العمليات) ورئيس الأركان. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، استُقدم ٧٠ موظفا من أصل ٨٥ موظفا، نشر منهم ٥٢ موظفا. وبهذه القدرات المعزّزة، انتهى قائد قوة البعثة من وضع الخطط والأوامر

التشغيلية في ١٨ تموز/يوليه. وفي ٢٣ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس، ناقشت لجنة تنسيق العمليات العسكرية التابعة للاتحاد الأفريقي الخطط التشغيلية لقائد القوة فيما يتعلق بالعمليات الموسّعة للبعثة، التي تتوخى قيام القوات الصومالية بدور حاسم.

٣١ - وأصدر قائد قوة البعثة تعليمات بإنشاء قوة حراسة ''مؤقتة'' تتألف من نحو ٣٠٠ جندي ضمن القوام الحالي للبعثة، على النحو الذي يقضي به القرار ٢٠١٠ (٢٠١١). ويعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع البعثة من أجل ضمان أن يجري تدريب القوة بشكل مناسب وتجهيزها بالعتاد على نحو ملائم.

٣٢ - وفيما يتعلق بتعبئة العتاد الجوي، وافق مجلس الأمن في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ على التوصيات المتعلقة بالمرونة في التشكيل المكوّن من ١٢ طائرة عمودية المقرر دعمه من خلال مجموعة عناصر الدعم اللوجستي للأمم المتحدة، على النحو الذي أَذِن به المجلس في قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢).

٣٣ - وقد أمكن إحراز تقدم نحو النشر الكامل للبعثة بفضل الدعم المستمر المقدم من مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة. وشملت أنشطة المكتب الرئيسية التفتيش على المعدات المملوكة للوحدات والأصول الهندسية في منطقتي جوبا الوسطى والسفلى في جنوب الصومال (القطاع ٢)؛ ونقل اللوازم والمعدات إلى مواقعها بشكل مسبق من أجل نشر ٢ ٥٠٠ جندي في بيدوا ونشر الجزء الرئيسي من الوحدة الجيبوتية في بيليدوين (القطاعان ٣ و ٤)؛ ومساعدة البعثة في إنشاء مرافق مؤقتة، بما في ذلك مرفق طبي من المستوى الثاني في بيدوا. ويجري إنشاء مراكز لوجستية مؤقتة لدعم القوة الموسعة في جنوب ووسط الصومال (القطاعات ٢ و ٣ و ٤).

٣٤ - وواصل أيضا مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة تطوير هياكله الأساسية لدعم البعثة الموسعة. وفي مقديشو، أنجزت المرحلة الأولى من بناء المقر الدائم للبعثة، بما يتوافق مع المعايير الأمنية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وامتثالا لقرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي طلب المجلس فيه فرض حظر دولي على استخدام الفحم الصومالي، تواصلت الجهود لوقف استخدام الفحم من خلال توفير مواقد تعمل بالديزل والكهرباء لمطابخ عسكرية مقطورة.

٣٥ - وتلقى مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة أكثر من ١٠٠ مركبة من مركبات اللوجستيات الثقيلة والأدوات الملحقة ومعدات هندسية من مخزونات النشر الاستراتيجية للأمم المتحدة، لإتاحة المجال أمام البعثة لتأسيس سريّة نقل ووحدة هندسية. ووصلت ٣٥ مركبة إضافية إلى مقديشو في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٢ لتوسيع القدرة التشغيلية لقاعدة الدعم التابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة، في مقديشو.

٣٦ - ولا يزال التدريب يمثل أولوية في الجهود الرامية إلى دعم العمليات الموسعة للبعثة. وأُجريت دورات تدريبية بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٢ لـ ٦٧٨ فردا من أفراد البعثة. ووفر مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة أيضا تدريبا شاملا على الطيران قبل الانتشار في أيار/مايو وحزيران/يونيه، استفاد منه ١٧٤ موظف طيران تابعين للبعثة.

٣٧ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة توفير المعدات واللوازم والخدمات الطبية للبعثة. وفي الفترة بين ١ أيار/مايو و ٣١ تموز/يوليه، أجرى المكتب ٩٧ رحلة جوية للإجلاء الطبي والنقل والإعادة إلى الوطن من مقديشو وبيدوا إلى نيروبي وعنتيبي، أوغندا وبوجمبورا لفائدة ١٨٧ فردا من أفراد البعثة.

٣٨ - وقدّم المكتب الدعم أيضا للجهود الجارية للإعداد لتحويل إذاعة بار كولان، التي تدعمها الأمم المتحدة، إلى مؤسسة عامة صومالية للبث الإذاعي.

جيم - تعزيز المؤسسات الصومالية المعنية بالأمن وسيادة القانون

التخطيط والتوجيه الاستراتيجي

٣٩ - واصلت أمانة الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار تحسين خطة العمل المتعلقة بهذه الخطة الوطنية، بدعم من حكومة لكسمبرغ قُدم من خلال الصندوق الاستئماني الخاص بالمؤسسات الأمنية في الصومال الذي تديره الأمم المتحدة. وريثما يجري استعراض أكمل للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أعقاب المرحلة الانتقالية، نظّم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معتكفا بشأن مؤسسات الأمن وسيادة القانون في يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢ بهدف تعزيز الشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجهات المانحة.

الوحدات العسكرية

٤٠ - في تطور كبير، استحدثت قوات الأمن الوطنية هيكلا انتقاليا يعيد تجميع القوات المقاتلة الفعلية في وحدات قتالية موّحدة في القطاع ١. وقد أتاح ذلك لقوة الأمن الوطنية النجاح في إقامة شراكة مع قوات البعثة فيما يتعلق بالعمليات في أفغوي وأفمادو.

٤١ - ووضعت الحكومة الاتحادية الانتقالية مفهوما للعمليات لتوحيد مختلف القوى المقاتلة تحت قيادة وطنية واحدة. غير أن تنفيذ المفهوم معلق بسبب الافتقار إلى الموارد. وقد قام الاتحاد الأفريقي، بوصفه الرئيس المشارك للجنة الأمنية المشتركة، بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل وضع مقترح يحدد الإمدادات العسكرية الحاسمة اللازمة للقوات الصومالية. وأحيل المقترح رسميا إلى الاتحاد الأفريقي لإجراء مداولات بشأنه في مجلس السلام والأمن. وفي غضون ذلك، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تسليم المركبات لقوة الأمن الوطنية لدعم العمليات المشتركة مع البعثة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يسّر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تنظيم ندوة لدعم جهود كبار ضباط قوة الأمن الوطنية في وضع خطة تدريبية منسقة. ودُعمت الندوة من قبل ممثلين عن بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمملكة المتحدة.

٤٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، عاد ٦٠٣ أفراد من القوات الصومالية، يشملون ضباطا وضباط صف وأخصائيين ومدربين عسكريين، من أوغندا بعد الانتهاء من التدريب على يد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال. وقد نشر ٥٥١ متدربا إضافيا في بيهانغا لتلقي التدريب. وبناء على الدعوة الرسمية من الرئيس الصومالي لقوة الدفاع، شارك مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وخبراء اليونيسيف في مجال حماية الأطفال في حملة التجنيد.

الشرطة

٤٣ - قدم مستشارو الشرطة التابعون لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في مقديشو، المساعدة لقوة الشرطة الصومالية في وضع إجراءات تشغيلية موحدة تتعلق بالنقل واللوجستيات والمعدات، وخطة تنفيذية شاملة لنشر أفراد الشرطة في المناطق التي استُعيدت السيطرة عليها حديثا.

٤٤ - وبحلول ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، كان قد تم تسجيل ٣ ٧٠٠ شرطي في قاعدة بيانات السمات البيولوجية في إطار مشروع مشترك بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودائرة

الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوة الشرطة الصومالية، وذلك بهدف تحسين إدارة الموارد البشرية ودفع مرتبات أفراد قوة الشرطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُفعت مرتبات ٥٣٢ ٥ فردا من قوة الشرطة الصومالية، لغاية حزيران/يونيه، بتمويل قُدّم، على سبيل المجاملة، من حكومة اليابان والاتحاد الأوروبي. وسوف تتاح الأموال لهذا الغرض لغاية كانون الأول/ديسمبر. وفي ٧ أيار/مايو، سلّم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لقوة الشرطة الصومالية، معدّات شرطة، موّلت شراءها حكومة اليابان. واشتملت المعدات على ١٩ مركبة و ٨٠٠ ١ صنف من معدات الشرطة (الخوذ والأصفاد) ومعدات اتصالات أساسية.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير استجابت أفرقة الشرطة السبعة التي نشرتها الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو وبيدوا وأفغوي والمعنية بإبطال الذخائر المتفجرة، إلى ١٣٤ استدعاءً متعلقا بذخائر متفجرة وحدّدت ٤١٤ قطعة ذخيرة غير منفجرة. وواصلت الأمم المتحدة توفير التدريب على التخلص من الذخائر المتفجرة لأفراد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذين يتناوبون الذهاب للعمل في مقديشو قبل انتشارهم في القطاعين ٣ و ٤. ودمّرت الأفرقة المعنية بإبطال الذخائر المتفجرة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأمان ما عدده ٤٥٢ ٤ قطعة من الذخائر غير المنفجرة في جميع مناطق انتشارها.

العدالة والإصلاحيات

٤٦ - حسّنت الأمم المتحدة إمكانية اللجوء إلى القضاء في ٢٠ مخيما للمشردين داخليا في مقديشو عن طريق استحداث المحاكم المتنقلة. فقد نظرت تلك المحاكم، في الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢، ١٦٧ قضية شملت ٩١ قضية جنائية و ٧٦ قضية مدنية بما في ذلك تقديم المساعدة إلى ٥٦ زبونة. وفي مجمل أنحاء الصومال، نظرت المحاكم المتنقلة في ما مجموعه ٦٠٢ من القضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت ١٧٩ قضية منها ذات صلة بالمرأة و ٣٨ قضية بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وتعاونت الأمم المتحدة مع خمس شُعب قانون جامعية من مختلف أنحاء الصومال في إعداد منهج دراسي لحقوق الإنسان وُضعت صيغته النهائية في هرجيسه في أيار/مايو، وسيُستعان به لتدريب القضاة وطلاب القانون.

٤٧ - وفي يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو، عُقد في مقديشو الاجتماع الافتتاحي للفريق العامل الفني لشؤون العدالة والإصلاحيات. وحضره كبار المسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية، من بينهم نائب وزير العدل، ونائب قاضي القضاة، والنائب العام، وشركاء آخرون.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٨ - بالرغم من عدم استيفاء الظروف اللازمة لتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد في الصومال، إلا أن الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي يواصلان التركيز على الجهود الرامية للتعامل مع المقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة. فقد طرحت استعادة السيطرة تدريجيا على أراض في جنوب الصومال ووسطه تحديا جديدا مع تزايد أعداد المقاتلين السابقين المتوافدين إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية طلبا للحماية. إلا أن انعدام الأمن أعاق محاولات الوكالات المنجزة لبدء تنفيذ برامج الدعم. وفي غضون ذلك، عمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمة الدولية للهجرة على دعم جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع الإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بتقديم الدعم للمقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة.

دال - القرصنة

٤٩ - وفقا لما ذكرته المنظمة البحرية الدولية ولغاية تموز/يوليه ٢٠١٢، كان قراصنة صوماليون يحتجزون ٢٥٩ رهينة أخذوهم من ١٨ سفينة. ويمثل هذا العدد تغييرا طفيفا في الحالة منذ تقريري السابق. إلا أن معدل الهجمات، سواء حالات الشروع في شنّها أو الهجمات الناجحة، انخفض من ١٦٣ هجوما في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١ إلى ٨١ هجوما في عام ٢٠١٢، لأسباب تُعزى أساسا للأعمال التي قامت بها القوات البحرية الدولية، والاستعانة على متن السفن بأفراد أمن مسلحين يتم التعاقد معهم من القطاع الخاص وتواصُل تنفيذ أفضل الممارسات الإدارية.

٥٠ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، عقد فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال الذي ترأسه حكومة إسبانيا اجتماعه الثاني عشر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وأشار الفريق إلى الانخفاض الملحوظ في الحوادث المتصلة بالقرصنة وإلى ضرورة مواصلة الالتزام الدولي بمكافحتها. وأثار الفريق شواغل بشأن احتمال توسّع رقعة الأنشطة الإجرامية في البر، ولا سيما اختطاف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والمدنيين على يد الشبكات الضالعة في أعمال القرصنة.

٥١ - ويمثل نقل ١٩ قرصانا مُدانا من سيشيل إلى سجن هرجيسه في ''صوماليلاند'' خطوة كبرى نحو تحقيق الهدف المتمثل في إضفاء الطابع الإقليمي على المحاكمات وأحكام العقوبة التي يقضيها حاليا في الصومال مَن صدرت بحقهم. وبالإضافة إلى ذلك، افتُتح مركز إقليمي للملاحقة القضائية في موريشيوس في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ووافقت جمهورية تنزانيا المتحدة على محاكمة أفراد مشتبه فيهم كانت المملكة المتحدة قد اعتقلتهم. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لإجراء المحاكمات وعمليات نقل السجناء فيما أحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدما بشأن إنشاء محاكم معزّزة لمكافحة القرصنة، داخل ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''. وفي أيار/مايو، وقّعت المنظمة البحرية الدولية اتفاقات مع عدد من وكالات الأمم المتحدة وبعثاتها (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال) ومع الاتحاد الأوروبي، بحيث كرّرت تأكيد التزامها بالعمل سويا بفعالية.

رابعا - المساعدات الإنسانية والانتعاش والتنمية وحقوق الإنسان

ألف - الحالة الإنسانية

٥٢ - لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال حرجة، بوجود ٣,٧ ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية ودعم أساسي لكسب معيشتهم. وتواصل تحسّن معدلَي الوفيات وسوء التغذية في الربع الثاني من العام، لكنهما يظلان من أعلى المعدلات في العالم. فكل طفل من أصل خمسة أطفال صوماليين دون سن الخامسة يعاني من سوء تغذية حاد.

٥٣ - ومع اشتداد حدة الاقتتال في جنوب الصومال، لا تزال معدلات المشردين داخليا مرتفعة. فقد نجم عن زحف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية في ممر أفغويي، تشريدُ ٠٠٠ ٩٠ شخص. ويقدّر مجموع السكان المشردين داخليا في مقديشو الآن بأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص. ويؤدي ورود تقارير عن عمليات تجنيد تحت الإكراه في صفوف الجماعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي إلى تزايد تدفق الأشخاص الذين يغادرون المناطق الجنوبية من الصومال في اتجاه الحدود مع إثيوبيا. ويُقدّر عدد السكان المشردين داخليا في دولو، الصومال، بنحو ٠٠٠ ١٣ شخص. وسجّل مخيم ''دولو أدو'' للاجئين في إثيوبيا قدوم ما يزيد عن ٠٠٠ ٣ شخص من الوافدين الجُدد إليه في أيار/مايو. وواصلت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الدعوة إلى توفير الحماية للسكان المدنيين وتيسير إمكانية وصول الأعمال الإنسانية المستقلة إليهم بأمان.

الأنشطة الإنسانية

٥٤ - بالنظر إلى استمرار انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، لا يزال توفير الإغاثة الإنسانية حاسما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى ١,٣ مليون مستفيد عن طريق برامج التغذية والإغاثة وتوفير أسباب المعيشة وشبكات الأمان الاجتماعي. وفي مقديشو، قدم البرنامج وجبات غذائية ساخنة يوميا إلى حوالي ٠٠٠ ١٠٠ شخص في ٢٣ مركزا. وتواصل توسيع نطاق مبادرات التغذية في جميع أرجاء الصومال، بحيث استفاد منها أكثر من ٠٠٠ ٤٢٥ من الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل/المرضعات. وأُقيم أكثر من ٩٥ نقطة جديدة لتوزيع الأغذية في المناطق المحاذية لإثيوبيا وكينيا. إلا أن مَن يقدّر عددهم بنحو ٠٠٠ ٣٢٣ طفل لا يزالون يعانون من سوء التغذية الحاد في الصومال، وهو عدد يمثل ٢٢ في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة. وقد تلقّت مراكز التغذية مَن بلغ مجموعهم ٥٢٥ ١٨٧ طفلا ممن يعانون سوءَ التغذية في جميع أنحاء البلد، بحيث جرت أكثر من ٩٠ في المائة من عمليات إدخالهم إلى تلك المراكز في المناطق الجنوبية.

٥٥ - وزِيدت المبادرات المتعلقة بتوفير أسباب المعيشة، في المناطق الشمالية التي تشهد استقرار أكبر. فقد شارك حوالي ٠٠٠ ١٠٠ شخص في أنشطة توفير الغذاء مقابل العمل والحصول على أصول وتلقّي التدريب، مُسهمين بذلك في إصلاح طرق فرعية على امتداد ٣٣٧ كيلومترا. واستفاد حوالي ٠٠٠ ١٠٠ طفل من أطفال المدارس الابتدائية شهريا من برامج التغذية المدرسية التي يديرها برنامج الأغذية العالمي. وتمثل نسبة ٧٥ في المائة من الفتيات إلى الفتيان في هذه المدارس نسبة جيدة بالمقارنة مع متوسط المعدل الوطني البالغ ٥٣ في المائة.

٥٦ - ولا تزال الأسباب الرئيسية للاعتلال في مختلف أنحاء الصومال متمحورة حول الاشتباه في الكوليرا وتأكّد حالات الملاريا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد ١,٤ ملايين شخص من أنشطة تشجيع النظافة الصحية ومجموعات لوازم النظافة الصحية التي توفرها وكالات الأمم المتحدة. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة حصول أكثر من ٠٠٠ ٣٠ شخص على إمدادات مائية مستدامة، فيما وفّرت مؤقتا كميات من المياه لصالح ٠٠٠ ٨٠٠ شخص تقريبا. ونظّمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة حملات تحصين ضد شلل الأطفال، استفاد منها أكثر من ٠٠٠ ١٧٨ طفل دون سن الخامسة في ”بونتلاند“ وحوالي ٠٠٠ ٣٤٣ طفل في منطقتي بنادير وجيدو في جنوب الصومال.

٥٧ - وتواصلت الجهود لمعالجة الاحتياجات الخاصة للمشردين داخليا. فقد قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أماكن إيواء محسّنة ومنازل دائمة ومواد غير غذائية إلى أكثر من ٠٠٠ ٨٠ مشرّد داخلي. وبالنظر إلى استمرار انعدام الأمن في مقديشو، كفلت المفوضية أيضا تلقّي أكثر من ٠٠٠ ٣٠ شخص رسائل للتوعية بالتهديد الذي تشكّله الألغام المتفجرة وطرق اجتنابه، في ١٤٩ مجتمعا محليا في مقديشو، من بينها ٣٢ مستوطنة للمشردين داخليا.

باء - الأنشطة الاقتصادية وأنشطة الانتعاش والتنمية

٥٨ - شرعت الأمم المتحدة في مناقشات مع القادة الصوماليين والجهات المانحة بشأن الجهات التي يمكن أن تخلف برنامج التعمير والتنمية الذي ينقضي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد أعرب الشركاء الصوماليون عن اهتمامهم بإعداد ''اتفاق'' أكثر تركيزا، يعمل المجتمع الدولي من خلاله مع نظرائه الصوماليين. وتشير الردود الأولية الواردة من الحكومة الاتحادية الانتقالية وسلطتَي ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' إلى أن الصوماليين حريصون على العمل ضمن إطار ''الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة'' المتفق عليه في بوسان، جمهورية كوريا، خلال المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة.

٥٩ - وقد رحّب فريق الاتصال الدولي في الاجتماع الذي عقده في روما في يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، ترحيبا حارا بالجهود الجارية لوضع الاستراتيجية الوطنية للحكومة الاتحادية الانتقالية للمصالحة وتحقيق الاستقرار في المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا في جنوب وسط الصومال. وواصلت الأمم المتحدة تيسير المشاورات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية بهدف تحسين تنسيق الأنشطة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الاستقرار لأمد أطول في هذه المناطق.

٦٠ - وفي جنوب ووسط الصومال و ''بونتلاند''، دعمت الأمم المتحدة مبادرات بناء قدرات الهيئات الحكومية الرئيسية عن طريق تنسيب خبراء صوماليين من الشتات وتوفير مساعدة تقنية مباشرة لمؤسسات الجمارك، والميزانية، والإيرادات الداخلية، والتخطيط الاستراتيجي والموارد البشرية. وزوّدت المنظمة ٢٥٨ شخصا من المؤسسات القضائية وغير القضائية بالتدريب القانوني.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التحق ٣٠٠ ١ شاب و ٧٠٠ طفل ببرنامج مجتمعي لإعادة الإدماج، يدعم ''الشباب المعرضون للخطر''، أي الشباب و/أو الأطفال المرتبطون فعلا بالجماعات الإجرامية أو العنيفة أو المتورطون معها. ويعمل البرنامج على إعادة إدماج الأطفال والشباب اجتماعيا واقتصاديا في مجتمعاتهم المحلية. وقد عُقدت في بوراو

وبوساسو احتفالات التخرج من البرنامج، حيث تخرج ٢٥٥ من الشباب والشابات (٢٣٠ منهم ذكور و ٢٥ إناث) و ٢٨٠ شابا.

٦٢ - ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصلاح الهياكل الاجتماعية الأساسية عن طريق توفير ''المال مقابل العمل'' لصالح ٢٦٣ ١ شخصا. ووفّر أيضا التدريب لـ ١٨٠ ١ شابا (٣٧ في المائة منهم إناث) في مناطق ''باي'' و ''بنادير'' و ''بوراو'' و ''نوجال''. ومن أصل هذا العدد، استفاد ١٥٥ شخصا (٥٨ في المائة منهم نساء) من منح صغيرة.

٦٣ - ومنذ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢، أنجز برنامج مبادرات الفترة الانتقالية لتحقيق الاستقرار الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة تدريب ٨٠٠ متطوع (٥٠ متطوعا في كل مقاطعة) في مجال العلاج من الصدمات والمصالحة الاجتماعية، في مقديشو قدّمه ٣٢ ''مدربا ممتازا''. وسيستفيد من تلك المبادرة نحو ٠٠٠ ١١٥ من الصوماليين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام البرنامج المذكور أيضا بإصلاح مكتبي جمارك في كل من بوراو وإيرجافو، ومكتبين لإيرادات الداخلية في هرجيسه لصالح وزارة المالية، في صوماليلاند.

٦٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، واستجابة لما قرره مجلس الأمن في الفقرة ٢٢ من قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، بشأن منع تصدير الفحم من الصومال، أوفد كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعثة مشتركة إلى الميدان لإعداد برنامج شامل يرمي إلى تعزيز الاستخدام المستدام للفحم في البلد.

جيم - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٦٥ - تواصلت الهجمات التي تستهدف المدنيين والمسؤولين الحكوميين وموظفي الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونُسبت معظم الوفيات إلى تواصل استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة وعمليات القتل محددة الأهداف التي تنفذها حركة الشباب. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية أثّر سوء الانضباط بين صفوف قواتها الأمنية سلبا على السكان. وبينما سعت الحكومة الاتحادية الانتقالية للتصدي لأعمال العنف التي ارتكبتها قواتها في أفغويي، وردت باستمرار تقارير عن حالات قتل خارج نطاق القضاء، وحوادث سرقة واغتصاب. ووردت أيضا ادعاءات عن إعدام مدنيين بإجراءات موجزة في بلدوين وبيدوا من قبل القوات المتحالفة مع الحكومة. وأحيلت عدة قضايا إلى المحاكم العسكرية.

٦٦ - ووردت تقارير متواترة عن التعرض للمضايقة والابتزاز في نقاط التفتيش، بالإضافة إلى تقارير عن إصابات بين صفوف المدنيين نتيجة للاقتتال الداخلي بين قوات الأمن من أجل السيطرة على إيرادات نقاط التفتيش. ولا تزال ترد تقارير عن حوادث عنف جنسي

يرتكبها رجال في زي عسكري. وقد شكَّل رئيس مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ فرقة عمل معنية بهذه المسألة، ولكنها لم تجتمع قط. وفي ١٤ حزيران/يونيه، أفادت التقارير أن الشرطة الصومالية اعتمدت، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، استراتيجية للعنف القائم على أساس نوع الجنس، ولكن لم يجر إعلام شركاء الحماية بهذه الاستراتيجية حتى الآن. وفي حزيران/يونيه، ناقش مجلس حقوق الانسان تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، عن زيارتها للصومال.

٦٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مراقبة حالة المحتجزين. ففي أيار/مايو ٢٠١٢، قام المكتب بزيارات للسجون في هرجيسه ومنديرا، الواقعتين في ''صوماليلاند''. وفي ''بونتلاند''، واجه المكتب السياسي صعوبات كبيرة في إجراء مقابلات سرية مع المحتجزين. وفي بيدوا، جرت اعتقالات واحتجازات تعسفية بشبهة العلاقة مع حركة الشباب، بما في ذلك اعتقالات واحتجازات قامت بها القوات الإثيوبية. وفي تموز/يوليه، كان هناك ١٠٠ من هؤلاء المحتجزين في سجن بيدوا. ووردت بلاغات عن ارتكاب انتهاكات وعنف بحق السجناء قيد الاحتجاز.

٦٨ - ومما يثير القلق استمرار إحالة المدنيين إلى المحاكمة أمام المحاكم العسكرية. وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، حكمت المحكمة العسكرية في ''صوماليلاند'' بالإعدام على ١٧ مدنياً، وبالسجن مدى الحياة على ستة آخرين. وتطبق الولاية القضائية العسكرية على المدنيين حتى على نطاق أوسع من ذلك في مقديشو وجنوب ووسط الصومال، حيث توجد بضع محاكم مدنية. ولم تتوفر مساعدة قانونية للمدعى عليهم الذين حاكمتهم المحاكم العسكرية.

٦٩ - ولا يزال الصحفيون يؤدون أعمالهم في الصومال في ظل ظروف خطيرة للغاية، تتطلب في كثير من الأحيان مساعدة دولية لإجراء تحقيقات ولتأمين حماية أكبر للعاملين في وسائل الإعلام. ففي الفترة المشمولة بالتقرير وحدها، جرت أربع محاولات اغتيال استهدفت صحفيين صوماليين، وقد نجحت محاولتان منها.

٧٠ - وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، وقَّعت الحكومة الاتحادية الانتقالية على مذكرة تفاهم مع مفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، تتعلق بالتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، وتستمر صلاحية المذكرة لأربع سنوات قادمة.

دال – حماية الطفل

٧١ – أدى تصعيد النزاع في جنوب ووسط الصومال إلى توسع نطاق انتهاكات حقوق الطفل وتزايد خطورتها، ولا سيما حوادث القتل والتشويه، والاغتصاب والعنف الجنسي، وعمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة المتورطة في النزاع. وبحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بلغ مجموع الانتهاكات التي تم الإبلاغ عنها والتحقق منها ٠٤٨ ٣ انتهاكاً (بالمقارنة مع ٨٠٠ ١ انتهاك في عام ٢٠١١، بما في ذلك تجنيد ٤١٥ ١ طفلاً بالمقارنة مع ٩٤٨ طفلاً في عام ٢٠١١).

٧٢ – وانعكاساً لالتزام الحكومة الاتحادية الانتقالية بتشكيل قوات مسلحة خالية من الأطفال، فقد وقّعت في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قواتها المسلحة الوطنية. وتتضمن المذكرة أحكاماً بشأن إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال في القوات المسلحة الوطنية؛ وإعادة إدماج جميع الأطفال المسرَّحين من القوات المسلحة، وذلك بدعم من الأمم المتحدة؛ وتجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم بالتشريعات الوطنية؛ وإتاحة وصول الأمم المتحدة دون عوائق إلى المنشآت عسكرية للتحقق من وجود أطفال فيها.

٧٣ – وواصلت الأمم المتحدة تعاملها مع الحكومة الاتحادية الانتقالية من خلال تضافر جهود الدعوة، سعياً لتسريح الأطفال من الجماعات المسلحة، ولدعم تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

هاء – المرأة والسلام والأمن

٧٤ – في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قدمت الجماعات النسائية الصومالية التماساً موحداً إلى الموقعين على خريطة الطريق، تطلب فيه الدعم لإشراك المرأة بشكل أوسع في المشاورات والقرارات السياسية، وتحث على احترام الالتزام المقطوع بتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في لجنة الاختيار التقنية، والجمعية التأسيسية الوطنية والبرلمان الاتحادي الجديد. وقد جرت صياغة الالتماس في أعقاب حلقة عمل نظمتها وزارة تطوير وضع المرأة وشؤون الأسرة في ١٨ حزيران/يونيه، ويَسَّرَها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مقديشو. وكان من بين المشاركين في حلقة العمل ٤١ ممثلاً عن المنظمات الشعبية وشبكات جامعة من مقديشو وما حولها، وعضوات في البرلمان، ورؤساء منظمات أهلية من ١٦ منطقة من مناطق مقديشو، حيث ناقش المشاركون استراتيجيات المشاركة مع الموقعين على خريطة الطريق، والمجتمع الدولي الأوسع، ومع شيوخ القبائل. وبعد تقديم التماسهن، نظَّم التجمع النسائي

حملة للدعوة من ٢١ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، تألفت من أربع جلسات للحوار مع شيوخ العشائر المعنية.

خامسا – التنسيق ووجود الأمم المتحدة في الصومال

ألف – وجود الأمم المتحدة ونهجها المنسق في الصومال

٧٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق كبار المسؤولين عن السياسات المعني بالصومال اجتماعاته لتناول المسائل المتعلقة باتساق جهود الأمم المتحدة والجهود الدولية في البلد. وقد أكد التقرير المرحلي الثالث عن الإطار الاستراتيجي المتكامل للصومال للفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه ٢٠١٢، على إحراز تقدم كبير في إطار الأهداف السياسية، بما في ذلك الانتهاء من عملية وضع الدستور. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، نُظِّم معتكف للأفرقة العاملة المعنية بتنمية قطاع الأمن وسيادة القانون، وجرى فيه تحديد المجالات ذات الأولوية واستعراض آليات التنسيق. وتم تحديد الثغرات الأساسية المتمثلة في المسائل المتعلقة بالعدالة وسيادة القانون.

٧٦ – وعقدت الأمم المتحدة اجتماع منتصف عام ٢٠١٢ في ١٦ تموز/يوليه، لاستعراض التقدم المحرز في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وأشار الاجتماع الى أهمية التقيد بمبادئ تطبيق الاستراتيجية ووضع البرامج المشتركة في المجالات ذات الأولوية، مثل الفقر في المناطق الحضرية والمساءلة والشفافية والنزاهة.

٧٧ – ولأنه من المتوقع أن يمهد انتهاء الفترة الانتقالية للدخول في مرحلة جديدة من بناء السلام، فقد بدأت الأمم المتحدة بوضع خطط لإجراء استعراض مشترك بين الوكالات لوجود الأمم المتحدة في الصومال. وسيجرى الاستعراض في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، وستقوده إدارة الشؤون السياسية عن طريق عملية مشتركة بين الإدارات وذلك بالتشاور عن كثب مع السلطات الصومالية والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وغيرها من الجهات المعنية الإقليمية والدولية.

٧٨ – وفي الوقت نفسه، قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢، باستعراض أولوياته وأدائه، وذلك بهدف التكيف مع التحديات الملحّة بما في ذلك الانتقال إلى الصومال. وفي أعقاب المشاورات على الصعيد الداخلي ومع الشركاء الخارجيين الرئيسيين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وضعت البعثة خطوات لتعزيز قدرتها بسرعة على التحليل السياسي، ولتحسين إجراءاتها الإدارية الداخلية، ولتوسيع

نطاق تمثيلها داخل الصومال، في حدود الموارد المتاحة، وريثما يجري استعراض أكثر اكتمالاً. وهذه الخطوات هي الآن قيد التنفيذ.

٧٩ - ولغاية ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢، نشر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ٤٠ موظفاً وطنياً ودولياً داخل الصومال (من مجموع ٩٩ موظفاً): ١٣ منهم في مقديشو و ١٣ في هرجيسه، و ١٤ في غاروي. ويتوقع الانتهاء قريباً من تشييد أماكن إضافية لإقامة الموظفين وللمكاتب في مقديشو، مما سيسمح بانتقال ١٢ موظفاً دولياً إضافياً إليها بشكل دائم.

باء - التعاون في ما بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

٨٠ - تَواصل التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وذلك عن طريق جملة تدابير منها عقد اجتماعات شهرية مشتركة على الصعيدين التقني والاستراتيجي. وأُجريت مشاورات منتظمة تناولت الأنشطة السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال، مما ساعد على تعزيز الاتساق، وبناء تكافؤ في المعلومات. وأصبح التعاون بالأحرى أكثر أهمية في أثناء عملية الجمعية التأسيسية الوطنية، وذلك في سياق عمل لجنة الاختيار التقنية.

سادسا - تعبئة الموارد

٨١ - نجح نداء التمويل المشترك للمكتب السياسي في الصومال والبرنامج الإنمائي، للحصول على ١١ مليون دولار من أجل دعم المهام الانتقالية الرئيسية، في جمع ما يزيد عن ١٠ ملايين دولار لتلبية المهام الحرجة المبينة في خريطة الطريق. وجاء هذا التمويل من الدعم السخي الذي قدمته المفوضية الأوروبية وفنلندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. ووقع المكتب السياسي للصومال والبرنامج الإنمائي كتابي موافقة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وذلك دعماً لعملية وضع الدستور.

٨٢ - ومنذ تقريري الأخير، تلقى الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال ثلاث تبرعات: مليون جنيه إسترليني من المملكة المتحدة لدعم تنفيذ خريطة الطريق، و ١٩٠ ٧١ دولاراً من كيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لدعم المشروع المتعلق بالمسائل الجنسانية والوساطة في الصومال، و ٦٣٢ ٢٠١ دولاراً من فنلندا لدعم مؤتمر شيوخ القبائل. وقد تم ربط جميع التبرعات المحصَّلة بشكل

كامل بالتزامات. ولم يحصل الصندوق الاستئماني لدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية على أية تبرعات خلال هذه الفترة، وربط بشكل كامل جميع التبرعات التي تلقاها بالفعل.

٨٣ - وتلقى الصندوق الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مليون دولار كندي من كندا لدعم الدور الذي تقوم به البعثة في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال، وتلقى أيضاً ٣,٥ ملايين دولار أسترالي من أستراليا لتوفير معدات تعتبرها بعثة الاتحاد الأفريقي ضرورية لعملياتها. وخلال عام ٢٠١٢، ربط مكتب الأمم المتحدة حوالي ٣٣ مليون دولار لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك بشكل أساسي لالتزامات تسديد متأخرات تكلفة المعدات المملوكة للوحدات التابعة للبلدان المساهمة بقوات قبل اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، ولشراء شاحنات ومعدات لمناولة المواد ومعدات لوحدة الأشغال الهندسية. وبلغ الرصيد غير الملتزم به في الصندوق ٦ ملايين دولار.

٨٤ - وتمت الموافقة في تموز/يوليه على اقتراح تقدم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مرفق البيئة العالمية/صندوق المناخ للبلدان الأقل نمواً، من أجل إعداد خطة عمل وطنية للتكيّف خاصة بالصومال للتصدي لآثار تغير المناخ. وبفضل المنحة التحضيرية التي تبلغ قيمتها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار سيكون الصومال مؤهلاً لجمع مبلغ يصل إلى ١٤ مليون دولار لتمويل المشروع بعد إنجاز خطة العمل الوطنية للتكيف بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

سابعا - الملاحظات/التوصيات

٨٥ - في الوقت الذي تلقى فيه الأمين العام هذا التقرير تكون الفترة الانتقالية للصومال، البالغة مدتها ثماني سنوات قد بلغت نهايتها. وكانت الأشهر الأخيرة من الفترة الانتقالية محفوفة بالنكسات لكنها اتسمت أيضا ببذل جهود كبيرة من جانب الجهات الفاعلة الصومالية والدولية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة حكومة أكثر تمثيلاً ومشروعية مقرونة بقيادة ومؤسسات جديدة لتحل محل الحكومة الاتحادية الانتقالية ولتسير قدما في إنجاز المرحلة المقبلة، مرحلة بناء السلام. وفي الوقت الذي جرى فيه إعداد هذا التقرير في صيغته النهائية في ١٥ آب/أغسطس كنا على وشك تحقيق نجاح كبير لكن الحقيقة السائدة في الصومال ظلت تُملي علينا مواصلة السير قدما على طريق وعرة غير قابلة للتنبؤ.

٨٦ - وبعد ٢١ سنة من عمليات السلام، تُشكِّل موافقة الجمعية التأسيسية الوطنية على الدستور المؤقت للصومال بداية لحقبة جديدة. وإن اختيار برلمان اتحادي جديد أقل عددا

بعضوية تتسم بقدر أكبر من المشروعية، سيفتح الطريق أمام عقد متجدد بين شعب الصومال وحكومته. وسيتيح انتخاب رئيس البرلمان ونواب رئيس البرلمان والرئيس للصومال قيادة مزودة بولاية جديدة تتمثل في مواصلة العمل على عملية السلام وبناء البلد.

٨٧ - ومن الأهمية بمكان الآن إنجاز العملية على نحو شافٍ وموثوق. ويساورني قلق بالغ إزاء تقارير عن ممارسات فساد وتخويف من قبل الجهات التي تسعى إلى التأثير على العملية السياسية. وأَحثُّ جميع الأطراف على ضمان إنجاز عملية الاختيار النهائي للبرلمانيين ولرئيس جديد ورئيس للبرلمان، بشكل سلمي وشافٍ يحترم العملية المتفق عليها ومبادئ غاروي.

٨٨ - وأثني على المُوقِّعين على خريطة الطريق وعلى قيادة الحكومة الانتقالية السابقة لما أبدوه من وحدة والتزام على مدى الشهور الماضية لوضع نهاية للمرحلة الانتقالية في مواجهة معارضة مصممة على إفشالها. وفي الوقت الذي تنتقل فيه العملية صوب الإنجاز، أحثهم على مواصلة وضع الاستقرار والسلام ومصالح الشعب الصومالي فوق مصالحهم الخاصة. وأشيد بالمجتمع المدني وشيوخ القبائل والشعب الصومالي بما في ذلك المجموعات النسائية لدعمهم خريطة الطريق ومناصرة التغيير. وأتوجه بالشكر للمجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية لدعمها السياسي والمادي لعملية السلام.

٨٩ - وقد أَمكَن إحراز التقدم الذي حققناه في السنة الماضية بفضل بيئة آمنة وسالمة بشكل متزايد هيأتها قوات الأمن الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي. وأشيد بتضحياتها المستمرة والتزامها الاستثنائي بالسلام والاستقرار في الصومال في ظل ظروف استثنائية صعبة وخطيرة، كما أشيد بالرجال والنساء الذين فقدوا حياتهم في أثناء أداء واجباتهم في الصومال، وأود أن أكرر من جديد اعتقادي بضرورة بقاء قوات الأمن الوطنية محايِدة سياسيا، وبناء على ذلك أدعو مجدداً جميع القوات الصومالية إلى القيام بدور مسؤول مع اقتراب الفترة الانتقالية من نهايتها.

٩٠ - إن نهاية الفترة الانتقالية لا تعني نهاية عملية السلام. إذ لا يزال يتعين الاضطلاع بمهام حاسمة بموجب خريطة الطريق. ويجب تشكيل الإدارات الإقليمية التي يستند إليها الهيكل الاتحادي الجديد للصومال، بشكل سلمي ويجب استحداث مؤسسات جديدة. ويجب تنقيح الدستور المؤقت وعرضه على استفتاء عام وطني، ويجب تنظيم انتخابات مباشرة على الصعيدين المحلي والوطني. ويجب الحفاظ على وحدة الهدف التي تحققت خلال الفترة الانتقالية فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وتوسيع نطاقها ليشمل ممثلين سياسيين جدداً.

٩١ - ويجب أن يكون توطيد واستقرار المساحات الواسعة الواقعة في جنوب ووسط الصومال المستعادة من المتمردين التابعين لحركة الشباب من الأولويات الملحة، ويجب أن

يلمس السكان الذين يعيشون في تلك المناطق على وجه السرعة الفرق بين العيش في ظل حركة الشباب والعيش في ظل الحكومة الجديدة. ويتعين إنشاء هياكل إدارية تمثيلية محلية تحظى بدعم السكان المحليين فضلا عن توفير خدمات أساسية تشمل القانون والنظام العام. ويجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات مجموعات الضعفاء، بمن فيهم الأقليات والنساء والأطفال والأشخاص المشردون داخليا. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التزامه وحرصه في الصومال، وأتعهد بدعم الأمم المتحدة لضمان مستقبل أفضل للسكان الذين يعيشون في تلك المناطق.

٩٢ - ولن يكون من السهل إحلال الاستقرار والأمن في الصومال والمحافظة عليهما. فقد أفضت هزيمة المتمردين إلى زيادة استخدام عمليات تكتيكية مناظرة. وقد لا نشهد نهاية سريعة لاستخدام هذا النوع الماكر من الأعمال الحربية بما تنطوي عليه من مسارات غير قابلة للتنبؤ، كما نأمل. غير أنه يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى أن نظل صامدين في مواجهة المعارضين للسلام وأن نضمن ألا ينسفوا المكاسب التي تحققت لغاية الآن. وفي هذا السياق، أحث المجتمع الدولي على ضمان تمويل مستمر يمكن التعويل عليه للبعثة الموسعة التابعة للاتحاد الأفريقي ولقوات الأمن الصومالية. وأثني على الاتحاد الأوروبي لدعمه القيِّم لبعثة الاتحاد الأفريقي في مجال تغطية تكاليف بدلات الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين، وأدعو الدول الأعضاء القادرة مالياً على المشاركة في تحمل هذا العبء.

٩٣ - وأرحب بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي القاضي بإنشاء قوة حراسة مؤقتة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠١٠ (٢٠١١). وستواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي على وضع القوام النهائي للقوة والولاية المنوطة بها. وإن التزام بعثة الاتحاد الأفريقي بإنشاء خلية مدنية للاستجابة ولتحليل تعقب الإصابات، وتأييدها لاتباع سياسة جديدة بشأن ''النيران غير المباشرة'' يعتبران كلاهما من التطورات المشجعة ويمثلان تدابير هامة لتخفيف الضرر عن المدنيين. وأشجع المانحين والشركاء على تقديم الدعم لإنشاء هذه الخلية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي.

٩٤ - والهدف المبتغى تحقيقه في نهاية المطاف هو أن يتولى الصوماليون إقامة حكم رشيد وإرساء سيادة القانون وتوفير خدمات مؤقتة في مجالي الأمن والعدل. وأحثهم على مواجهة هذا التحدي وأن يشرعوا مع قادتهم في بناء بلد يسوده السلام والازدهار. ويتعين على السلطات الصومالية والمجتمع الدولي القيام في المرحلة التالية للفترة الانتقالية بذل قدر أكبر من الجهود والالتزام والتخطيط لإرساء أسس هذا الهدف. ويقع على عاتق اللجنة الأمنية

الوطنية، المتوخاة في الدستور المؤقت، القيام بدور هام في ضمان إجراء حوار حقيقي شامل للجميع بين الصوماليين بشأن هيكل الأمن والعدل في المستقبل.

٩٥ - ويجب أيضا أن يكون في استطاعة المواطنين الصوماليين الاعتماد على دولتهم في توفير الحماية لحقوقهم الإنسانية الأساسية. وأنني أُعوِّل على القيادة الصومالية التي ستتمخض عن العملية الجارية بأن تضاعف جهودها في كفالة إقامة مجتمع سلمي ومستقر لشعب طالت معاناته، وعلى الشركاء الدوليين لدعم المجتمع المدني والحكومة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن المجالات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها إقامة العدل، وحماية الأطفال، وحرية التعبير، والعنف القائم على أساس الجنس، وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان الأساسية.

٩٦ - ولا تزال القرصنة قبالة سواحل الصومال تشكل إحدى القضايا الرئيسية التي لن تنتهي بنهاية الفترة الانتقالية. وأثني على العمل الذي يقوم به فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وأدعو الحكومة الجديدة إلى اتباع نهج وطني شامل للأمن البحري ولتحقيق الأهداف المتبقية المبينة في خريطة الطريق، بما فيها المسألة الرئيسية المتمثلة في إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال. وإن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة البلد في تحقيق هذه الأهداف.

٩٧ - ويخشى كثيرون من أن إقامة مجتمع منظم توجد فيه مؤسسات حكم راسخة وتسود فيه سيادة القانون ستُضعف الامتيازات التي حصلوا عليها بشكل غير قانوني. ويجب عدم التسامح في اختلاس الأموال العامة. ويجري حاليا النظر في عدد من التدابير، بما فيها حظر السفر وتجميد الأصول المالية للأشخاص الذين ما يزالون يعيقون العملية السلمية وإعادة بناء البلد. وأُحيط علماً بدعوة مجلس الأمن إلى إقامة مجلس مشترك للإدارة المالية والبدء بتشغيله وذلك من أجل تحسين الشفافية في مجال الإدارة المالية والمساءلة عن الموارد المالية العامة للصومال. والأمم المتحدة على استعداد لدعم استحداث إطار عمل فعال للمساءلة من شأنه أن يساعد في إعادة الثقة بين الصومال ومجتمع المانحين.

٩٨ - ويتعين على حكومة الصومال الجديدة أن تضع برنامج عمل لترجمة رؤيتها لمرحلة الاستقرار وبناء السلم المقبلة إلى حقيقة واقعة، وأرحب بالاهتمام السائد في سائر الصومال إزاء تحقيق تلك الرؤية الجديدة وأكرر من جديد عزم الأمم المتحدة على دعم الشعب الصومالي في قيادة هذه المبادرة الهامة قدماً. ونحن على استعداد لدعم إجراء حوار فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين يفضي إلى اتفاق بين الشركاء الدوليين والصوماليين. وأشجع

المانحين والمؤسسات المالية الدولية على أن تقدم الدعم الكامل لهذه الرؤية الجديدة لهذه الأمة وأن تواصل وضع الصوماليين في صلب تلك العملية.

٩٩ - ومع نشوء إدارة سياسية جديدة وأولويات وتحديات جديدة، يجب على الأمم المتحدة أيضا ضمان أن يكون دعمها مناسبا للغرض. وفي الشهور المقبلة أعتزم إجراء استعراض لوجود الأمم المتحدة في الصومال، بشراكة وثيقة مع السلطات الصومالية والاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وسوف أقدم توصيات في هذا المجال إلى مجلس الأمن بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

١٠٠ - وأعرب عن تقديري لممثلي الخاص أوغستين ماهيغا لالتزامه المستمر في دفع عجلة السلام والمصالحة الوطنية قدما في الصومال. وأشيد أيضا بالرجال والنساء الذين يعملون في الأمم المتحدة وفي المنظمات الشريكة لها الذين غالبا ما يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية.

SOMALIA
DJIBOUTI
ETHIOPIA
KENYA
GULF OF ADEN
INDIAN OCEAN
Djibouti
Saylac
Asayita
Dikhil
Raas Maskan
Obock
Tadjoura
Ali Sabieh
Dorale
Galafi
Loyada
Boosaaso (Bender Cassim)
Caluula
Breeda
Gees Gwardafuy
Bandar Murcaayo
Butyaalo
Qandala
Bargaal
Raas Binna
Laasqoray
Maydh
Xiis
Karin
Raas Khansiir
Raas Sunud
Ceerigaabo (Erigavo)
Hurdiyo
Raas Xaafuun
Xaafuun
Iskushuban
Karkaar Mountains
Qardho
Dudo
Bandarbeyla
Garadag
Burco (Burao)
Oodweyne
Kiridh
Xudun
Taxeex
Laascaanood
Buuhoodle
Garoowe
Gaalkacyo (Galcaio)
Berdaale
Xamure
Beyra
Seemade
Garacad
Gori Rit
Eyl
Raas Gabbac
Degeh Bur
Werder
K'ebri Dahar
Megalo
Imi
Gode
Shilabo
War Galoh
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb (Dusa Marreb)
Hobyo
Ceel Huur
Ceel Buur
Xarardheere
Hargele
Ferfer
Beledweyne
Derri
Buulobarde
Ceeldheere
Tayeeglow
Dolo Bay
Xuddur (Oddur)
Luuq
Garbahaarrey
Baydhabo (Baidoa)
Mahadday Weyn
Cadale
Jawhar (Giohar)
Wanlaweyn
Buurhakaba
Diinsoor
El Beru Hagia
Baardheere
Afgooye
Balcad
Muqdisho (Mogadishu)
Qoryooley
Marka (Merca)
Haaway
Baraawe
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
Kismaayo (Chisimayu)
Buur Gaabo
Wajir
Garsen
Lamu
Raas Kaambooni
Isole Giuba
GEDO
BAY
BAKOOL
HIRAAN
GALGUDUUD
MUDUG
NUGAAL
BARI
SANAAG
AWDAL
WOQOOYI GALBEED
TOGDHEER
SOOL
SHABELLE DHEXE
SHABELLE HOOSE
BANADIR
JUBA DHEXE
JUBA HOOSE
Boorama
Baki
Berbera
Bullaxaar
Togwajaale
Hargeysa
Jijiga
Dire Dawa
Harer
Nazret
Wadi Jubba
Wadi Shabeelle
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10 UNITED NATIONS
December 2011
Department of Field Support
Cartographic Section